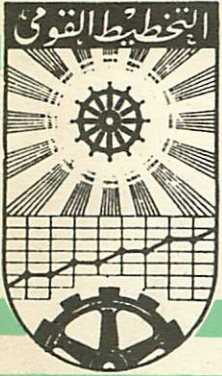


جمهورية مصر العربية



مَعْد التَّخْطِيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٤٩٩)

سياسات انتاج وتسويق واستهلاك الألبان
ومنتجاتها فى مصر

اعداد

د. محمد طاهر عبد الظاهر

مايو ١٩٨٩

محتويات الدراسة

الصفحة	
١	١ - مقدمة
٤	٢ - الانتاج
٤	٢-١ - الطاقة الانتاجية اللبنية ومصادرها
٦	٢-٢ - نظم وهيكل انتاج الالبان
٨	٣ - التجارة الخارجية للالبان ومنتجاتها
١٠	٤ - الطلب والاستهلاك .
١٢	٥ - السياسات الاقتصادية المؤثرة على انتاج الالبان
١٣	٥-١ - سياسة التأمين على الماشية
١٤	٥-٢ - السياسة الحلفية
١٦	٥-٣ - السياسة الاقراضية لمشروعات الامن الغذائي
١٧	٥-٤ - خطة وزارة الزراعة لتنمية الثروة الحيوانية
٢٥	٥-٥ - السياسة الامتيرادية
٢١	٥-٦ - السياسة السعرية للالبان ومنتجاتها
٢٢	٥-٧ - السياسة النقدية
٢٤	٥-٨ - السياسة المالية
٢٥	٦ - تسويق الالبان
٢٦	٦-١ - سار تسويق اللبن الخام
٢٢	٦-١-١ - هيكل توزيع اللبن الخام
٢٣	٦-٢ - تصنيع وتسويق المنتجات اللبنية
٢٥	٦-٢-١ - الطاقة الانتاجية المتاحة والمستغلة
٢٧	٦-٢-٢ - انتاج المنتجات اللبنية
٢٧	٦-٢-٣ - تكاليف الانتاج للمنتجات اللبنية

المحتوى

- ٤٦ ١-٢-٤- مسار تسويق المنتجات البنية
٤٨ ١-٢-٥- اسعار المنتجات اللبنية
٤٨ ١-٢-٦- الهوامش التسويقية للمنتجات اللبنية
٥١ ٧ - النمط الاستهلاكي للالبان ومنتجاتها .
٥٢ ٨ - امكانيات الاكتفاء الذاتي من الالبان ومنتجاتها .
٦٢ ٩ - التوصيات :
٦٢ ١-١- في مجال تخصيص الموارد بين الانشطة الحيوانية
٦٤ ١-٢- في مجال الانتاج
٦٤ ١-٣- في مجال السياسات الاقتصادية المؤثرة على قطاع الالبان
٧٥ ١-٤- في مجال التسويق
٧٣ ١-٤-١- في مجال تسويق اللبن الخام
٧٢ ١-٤-٢- في مجال تصنيع المنتجات اللبنية
٧٥ ١-٤-٣- في مجال تسويق المنتجات اللبنية

سياسات انتاج وتسويق واستهلاك الألبان ومنتجاتها في مصر

١ - مقدمة :

تعتبر مشكلة توفير الغذاء للإنسان من أهم المشاكل التي تشغل اهتمامات العالم المعاصر . وتزداد حدة المشكلة لبلدان العالم الثالث لنقص مواردها الدخلية وتتأكد المشكلة بصورة فعالة بانتهاج هذه البلدان لخطط التنمية بهدف رفع مستويات شعوبها المعيشية الأمر الذي يزيد من درجة الاهتمام بأنواع الغذاء الجيد وفسي مقدمتها المنتجات اللبنية والحيوانية .

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد الذي توليه الأجهزة المسئولة في مصر لزيادة الانتاج الغذائي بما يتضمنه من المنتجات الحيوانية كمصادر للبروتين الحيواني ، إلا أن نسبة الاكتفاء الذاتي منها تتجه نحو الانخفاض سنة بعد أخرى ، حيث انخفضت من حوالي ٨٦ % ، ٩٧ % ، ٨٤ % ، ٨٠ % لكل من اللحوم الحمراء ، ولحوم الدواجن والألبان ، والأسماك الطازجة على الترتيب وذلك في متوسط الفترة ٧٣ - ١٩٧٧ ، إلى حوالي ٧٠ % ، ٧٩ % ، ٦٥ % ، ٧٨ % في عام ١٩٨٥/٨٤ لنفس السلع على الترتيب .

ونظرا لأن محاولة سد الفجوة الغذائية بزيادة معدلات الاستيراد من شأنه أن يزيد من عجز الميزان التجاري فضلا عما يسببه ذلك من ضغط مستمر على حصيللة الدولة من النقد الأجنبي في ظل ظروف الموازين الحالية للتجارة الدولية وما تعكسه من آثار لسيطرة العالم المتقدم على العالم النامي ، فإن محاولة تنمية الانتاج المحلي وإزالة معوقاته تصبح هي الأولى بالرعاية في ظل ظروف الاقتصاد المصري الحالية .

وتستهدف هذه الدراسة من خلال تعرضها لواقع الانتاج والاستهلاك والتسويق للألبان ومنتجاتها أن تلقى الضوء على مؤشرات تحسين الاستخدام للموارد المتاحة بهدف تقليل حجم الفجوة الغذائية إلى أقل ما يمكن وما يستتبعه ذلك من آثار اقتصادية .

ونظرا لأن المنتجات الحيوانية المختلفة كاللحوم الحمراء واللحوم البيضاء بالإضافة الى الاسماك تعتبر بدائل جيدة للألبان ومنتجاتها باعتبارها جميعا مصادر للبروتين الحيوانى فى غذاء الانسان ، فقد وضع فى الاعتبار اتساع رؤية الدراسة لتراعى الطبيعة الاستبدالية لهذه المنتجات وتأثر كل منها بالمنتجات الأخرى بما يمكن من التوصل لمؤشرات تحسين الواقع واتجاهات تميزه فى اطار الرؤية العامة لقطاع الانتاج الحيوانى بصفه عامة وبما يسمح بتكامل هذه المؤشرات والاتجاهات فيما بين المنتجات المختلفة وعدم تعارضها .

كما تتزايد كثيرا معنوية هذه المؤشرات والاتجاهات باتساع رؤية الدراسة أيضا لصناعة الألبان ومنتجاتها ذاتها لتشمل كل من الانتاج والتسويق والاستهلاك وذلك لتأثر كل مرحلة منها بالمراحل الأخرى .

وقد اعتمدت الدراسة فى تحليلها على أساليب التحليل الوصفى والكمى للبيانات المنشورة وغير المنشورة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، ووزارة الزراعة ، ووزارة الصناعة ، والغرفة التجارية ، وشركة مصر للألبان والاعذية ، والبيانات الميدانية بالإضافة الى نتائج الدراسات الاقتصادية السابقة للمنتجات الحيوانية المختلفة .

وعلى الرغم من أن بعض الدراسات السابقة قد أوضحت توفر الميزة النسبية للألبان (فى مقابل اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن) ، وزيادة معدلات الطلب الفعال على الألبان ومنتجاتها الا أن معدلات نمو الانتاج كانت ضعيفة للغاية مما أدى الى تزايد حجم الواردات من الألبان ومنتجاتها بدرجة ملحوظة لتغطية العجز فى احتياجات الاستهلاك . وأدت هذه الحالة الى بروز كثير من المشاكل تمثلت فى معاناة المستهلك من الارتفاع المستمر فى الاسعار بمعدلات تزيد عن ٢٠ ٪ سنويا ، وتضرر المنتجين من عدم حصولهم على فرصة تسويقية مناسبة لانتاجهم تعطيتهم حوافز مرضية ، وتضررت الدولة من الضغط المستمر على ميزانيتها سواء من حيث الدعم الذى تحصل عليه صناعة انتاج الألبان أو منتجاتها أو من حيث الضغط المستمر على حصيلتها من العملات الحرة لتدبير تكاليف الاستيراد .

وقد أدت هذه الحطة الى التساؤل عن العوامل والاسباب التي أدت الى هذا
التدهور الذى بدأ ظهوره منذ عام ١٩٧٥ . هل هى عوامل وأسباب خاصة بالمستهلك
(الطلب والاستهلاك) ؟ ، أو هى عوامل وأسباب خاصة بالانتاج ؟ ، أو هى عوامل
وأسباب خاصة بالتسويق ؟ ، أو هى عوامل وأسباب خاصة بالسياسات الاقتصادية التى
تؤثر على هذه الصناعة ؟ أو هى عوامل وأسباب مشتركة بين كل هذه الجوانب مجتمعة ؟ .

وتستهدف الدراسة التعرف على هذه العوامل والاسباب من خلال تعرضها
لواقع الانتاج من حيث هيكله وأساليبه وامكانياته الانتاجية ، كما اتجهت الدراسة
للتعرف على معدل عجز الانتاج المغطى من خلال التعرض للتجارة الخارجية ، والتعرف
على المطلوب منه من خلال التعرض للطلب والاستهلاك ، والتعرف على الظروف
المحيطة به من خلال التعرض للسياسات الاقتصادية المؤثرة عليه . ثم تعرضت الدراسة
بعد ذلك لتسويق الالبان من حيث تسويق اللبن الخام ، وتصنيع وتسويق المنتجات اللبنية
وعلى ضوء نتائج تحليل الدراسة لمجالى الانتاج والتسويق أمكن تقدير النمط الاستهلاكى
للألبان ومنتجاتها ، وامكانيات الاكتفاء الذاتى من الالبان ومنتجاتها ، وأخيرا قدمت
الدراسة توصياتها .

٢ - الانتاج

تحتل صناعة انتاج الالبان مكانة لا يستهان بها فى القطاع الزراعى حيث تقدر قيمة الالبان المنتجة بحوالى ٨٨٥ مليون جنيه فى عام ١٩٨٣^(١) تمثل حوالى ثلث قيمة الانتاج الحيوانى وحوالى ١٠% من جملة قيمة الانتاج الزراعى . ونتيجة لتزايد معدلات الطلب لاستهلاك الاغذية اللبنية سنة بعد اخرى فان مكانة هذه الصناعة آخذة فى التزايد باعتبار أنها أحد الصناعات النامية مع تطور البنيان الاقتصادى والاجتماعى .

ونظرا لهذه المكانة المتزايدة لصناعة انتاج الالبان فان محاولات تنميتها لتواكب احتياجات المجتمع منها تتطلب فى المقام الاول التعرف على واقع هذه الصناعة من حيث طاقتها الانتاجية للالبان والموارد الحيوانية المنتجة لهذه الطاقة ، والنظم والاساليب الانتاجية المستخدمة فى الانتاج وأخيرا هيكل الانتاج .

٢ - ١ - الطاقة الانتاجية اللبنية ومصادرها الحيوانية :

يعتمد انتاج الالبان فى مصر على الابقار والجاموس وتشير الجداول (١) ، ٢ ، ٣ ، ٤ الى اعداد الحيوانات المتوفرة محليا كمصدر للانتاج حيث يتضح من الجدول رقم (١) أن اعداد الابقار يميل الى التناقص اذ انخفضت اعدادها من حوالى ٢١١٥ ألف رأس فى عام ١٩٧٠ الى ١٧٧٢ ألف رأس فى عام ١٩٨٣ بمعدل نقص يبلغ حوالى ١٦% من اعدادها فى عام ١٩٧٠ . وبالعكس تزايدت اعداد الجاموس من ٢٠٠٩ ألف رأس فى عام ١٩٧٠ الى حوالى ٢٤١٢ ألف رأس فى عام ١٩٨٣ بمعدل زيادة يبلغ حوالى ٢٠% من اعدادها فى عام ١٩٧٠ .

ويمكن تعزىة هذا النقص وهذه الزيادة الى أن عدم توافر الاعلاف بالقدر الكافى وارتفاع أسعارها أدى الى التضحية بالابقار لصالح الجاموس وذلك باعتبار أن الجاموس يفوق الابقار فى انتاج الالبان . كذلك فقد شجع نقص المتوفر من اللحم وارتفاع أسعارها فضلا

(١) وزارة الزراعة ، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى : نشرة الاقتصاد الزراعى ، ١٩٨٣ .

عن استجابة الابقار للتسمين - من وجهة نظر المربين - وتفضيل لحومها لـدى المستهلكين على هذه التضحية . وما يؤكد ذلك أن اعداد الابقار المؤمن عليها لنشاط التسمين بلغت حوالى ٨٤٣ ، ٦٨٨ ، ٦٨٦ ، ٥٦١ ، ٧١٥ ألف رأس مقابل ٢٥٢ ، ٢٣٧ ، ٢٥١ ، ٣٦١ ألف رأس من الجاموس وذلك فى الاعوام من ٨١ الى ١٩٨٥ على الترتيب . (١)

ويشير الجدول رقم " (٤) الى أن اعداد الحيوانات المملوكة للقطاع العام والحكومى لاتمثل أى أهمية تذكر بالنسبة للاعداد الكلية الامر الذى يعنى أن هذا القطاع لن يكون له أى تأثير فى محاولات توجيه وتنمية صناعة انتاج الالبان .

وفيما يختص بالالبان المنتجة فيشير الجدول رقم (٥) الى أن انتاج الالبان يصل الى حوالى ٢ مليون طن فى عام ١٩٨٥ يمثل انتاج الابقار منها حوالى الثلث فى حين يمثل انتاج الجاموس حوالى الثلثين ، ولا يمثل انتاج الماعز أهمية تذكر فى جملة الانتاج اللبنى .

وتعتمد تقديرات انتاج الالبان على مجموعة من القواعد والمعالم تتمثل فيما يلى : (٢)

* يقدر الانتاج المحلى من اللبن الخام للابقار والجاموس والماعز ولا يقدر للاغنام لقلته حيث يخصص معظمه للرضاعة ويعتمد التقدير على ما يلى :

الجاموس	٦٥ %	من الاناث الكبيرة	٢٠ %	من الاناث المتوسطة	.
الابقار	٧٥ %	" "	٣٠ %	" "	"
الماعز	الكبير كلها ولود	" "	٣٠ %	" "	"

* يستبعد ١ % كنسبة نفوق لكل نوع من الانواع السابقة قبل احتساب نسبة الحلوب ويقدر معدل الادرار كما يلى :

(١) وزارة الزراعة ، صندوق التأمين على الماشية ، ادارة الاحصاء : سجلات التأمين ، بيانات غير منشورة .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : احصاءات الثروة الحيوانية ١٩٦٧/٦٦ ، مرجع رقم ٢ - ٣٢٤ - ديسمبر ١٩٦٨ .

الجاموس	١١٦٨١	كجم للكبير	٨٩٨٥	كجم للمتوسط
الابقار	٦٧٣٩	كجم للكبير والمتوسط		
الماعر	٩	كجم		

ويلاحظ أن تقدير الانتاج المحلى من اللبن الخام يخضع لقواعد ثابتة منذ أكثر من عشرين عاما الامر الذى لا يراعى التغيرات السنوية للعوامل المؤثرة على انتاج الالبان لكل نوع من الحيوانات المنتجة والتي تتمثل فى مجموعة العوامل الوراثية التى تغير من الصفات الانتاجية للحيوان ومجموعة العوامل البيئية والتى من أهمها أساليب التغذية والرعاية الصحية . هذا فضلا عن ان اعداد الحيوانات المتوافرة محليا سواء الخاضعة للتقدير أو نتيجة للحصر السنوى للماشية يشوبها الكثير من عدم الدقة ، وقد أثبتت بعض الدراسات أن الصفات التكنولوجية لحيوانات الانتاج تختلف كثيرا عن تلك المستخدمة فى التقدير وعلى ذلك يصبح استخدام بيانات هذه التقديرات أمرا محفوفا بعدم الدقة وقد يشير هذا الامر الكثير من الجدل حول دقة البيانات المتاحة بصفة عامة وأثر ذلك على نتائج الدراسات التى تعتمد عليها توجهات أى سياسة اقتصادية تسعى لحل مشاكل أى من القطاعات المختلفة - الامر الذى يدعو الى وقفة عميقة حول دقة البيانات كأساس للإصلاح والعلاج . وقد يدفعا هذا الموقف الى استخدام أى بيانات متاحة كمؤشرات دلالية أكثر من كونها تعكس واقع حقيقى .

٢-٢ نظم وهيكلى انتاج الالبان :

يجرى انتاج الالبان فى مصر وفقا لنظامين انتاجيين^(١) : أولهما وهو النظام المتخصص أو التجارى والذى يعتبر انتاج الالبان هدفا الرئيسى ويسوق ناتجه اللبنى فى غالب الاحوال بحالته السائلة . وثانيهما وهو النظام الغير متخصص أو التقليدى والذى يعتبر انتاج الالبان ليس بالهدف الرئيسى بل ضمن مجموعة من أهداف تربية الماشية .

(١) محمد طاهر عبدالظاهر (دكتور) : دراسة اقتصادية لانتاج الالبان فى مصر ، جامعة عين شمس ، كلية الزراعة ، قسم الاقتصاد الزراعى ، رسالة دكتوراه ، ١٩٨٢ .

كذلك يمكن تقسيم النظام الانتاجى المتخصص الى قسمين اولهما يعتمد فى انتاجه على الجاموس بصفة رئيسية ويمثله المزارع التى تتوزع داخل وحول المدن بهدف تسويق انتاجها بحالته السائلة والخام للاستهلاك بالمدن وهذه المزارع هى ما يطلق عليها اصطلاح القطعان الطيارة أو " الزرائب " . وثانيهما يعتمد على الحيوانات الاجنبية والخليطة ويمثله المزارع الحديثة التى اقيمت منذ السبعينات فى ظل سياسة تشجيع استيراد الحيوانات الاجنبية وفى ظل مظلة دعم الاعلاف والقروض .

وعموما فان قطعان المزارع المتخصصة تتسم بكبر اعدادها ، فى حين أن النظام غير المتخصص والذى يمثله القطاع التقليدى بالريف المصرى تتسم قطعانه بمحدودية اعدادها اذ تمثل الاعداد ١ - ٣ رأس من الابقار البلدية والجاموس النمط السائد لحجم الحيازات الحيوانية .

ولمحاولة التعرف على المعدلات التمثيلية لكل من نظم الانتاج المكونة لهيكل انتاج الالبان فى مصر فقد تبين أن النظام المتخصص يؤمن على كل حيواناته وذلك لاعتبار أن التأمين أساس للحصول على الاعلاف المركزة المدعمة وعليه فيمكن اعتبار اعداد الحيوانات المؤمن عليها لنشاط انتاج الالبان ممثلة للنظام المتخصص .

ويشير الجدول رقم (٦) الى اعداد الحيوانات المؤمن عليها لنشاط انتاج الالبان خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٥ حيث يتضح من هذه الاعداد انها تميل للزيادة سنة بعد أخرى فيما عدا عام ١٩٨٤ ، وكذلك يشير الجدول الى تقدير لانتاج الالبان من هذه الحيوانات فى عام ١٩٨٥ وفقا لمعدلات التقدير المستخدمة فى نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، حيث تبين أن النظام المتخصص ينتج من الجاموس حوالى ٤١٩ ألف طن تمثل حوالى ٣١% من اجمالى انتاج الجاموس من الالبان وتمثل حوالى ٢١% من اجمالى انتاج الالبان . كذلك ينتج هذا النظام من الابقار حوالى ١٤٤ ألف طن تمثل حوالى ٢٢% من اجمالى انتاج الابقار من الالبان وتمثل حوالى ٧% من اجمالى انتاج الالبان . كما وينتج هذا النظام حوالى ٦٣٥ طن من الابقار والجاموس تمثل حوالى ٢٨% من اجمالى انتاج الالبان فى مصر .

هذا وما لاشك فيه أن معدلات الانتاج بهذا النظام تفوق تلك المعدلات المستخدمة في التقدير وذلك باعتبار أن النظام التجارى يستهدف تحقيق أقصى أرباح ممكنة من انتاج الالبان ولذلك فانه يعتمد فى انتاجه على حيوانات عالية الادرار من جانب بالاضافة الى اهتمامه بالتغذية والرعاية الصحية من جانب آخر وعلى ذلك فان التقديرات الحقيقية لهذا النظام تفوق هذه التقديرات الواردة بالجدول رقم (٦) .

ونظرا لأن الابقار البلدية تتميز بانخفاض كفاءتها الانتاجية من الالبان فضلا عن ارتفاع تكاليف الالبان الناتجة منها فان النظام المتخصص لا يعتمد عليها فى انتاجه . أما وجود اعداد منها مؤمن عليها فقد يكون مرجع ذلك الى اتجاه البعض للتأمين عليها بهدف الحصول على الاعلاف المدعمة لاستخدامها فى أغراض أخرى - على الرغم من أن قواعد التأمين تشترط حد أدنى عشرين رأسا للتأمين على هذا النوع من الحيوانات - هذا فضلا عن الاعداد المحدودة من الابقار البلدية الموجودة لدى القطاع الحكومى . وعلى ذلك فانه من المنطقى استبعاد اعداد الابقار البلدية الواردة بالجدول رقم (٦) من بين حيوانات النظام المتخصص ونتيجة لذلك ينخفض معدل انتاج الابقار الى حوالى ٠.٥ ألف طن تمثل حوالى ٥% من اجمالى الطاقة الانتاجية اللبنية .

وما سبق يتبين أن النظام المتخصص يمثل حوالى ٢٦% من انتاج الالبان من بينها ٢١% تنتج من الجاموس بقطاعان الزرائب ، وحوالى ٥% من الابقار الاجنبية والخليط فى حين أن حوالى ٧٤% من انتاج الالبان يقدمها النظام التقليدى من الجاموس والابقار يمثل انتاج الجاموس منها حوالى ٤٧% بينما يمثل انتاج الابقار البلدية حوالى ٢٧% .

وتشير هذه المعدلات الى أن القطاع التقليدى لا يزال هو القطاع الرئيسى فى انتاج الالبان كما ان حيوان الجاموس لا يزال هو الحيوان الرئيسى المستخدم فى الانتاج .

٣ - التجارة الخارجية للالبان ومنتجاتها

نتيجة لقصور كميات الانتاج المحلى من الالبان عن مواكبة احتياجات الاستهلاك فقد تزايدت الواردات من الالبان ومنتجاتها والتي تتمثل فى اللبن السائل ، واللبن المجفف

بأنواعه ، والجبن بأنواعه المختلفة سواء من حيث الكميات أو من حيث القيمة وذلك كما هو موضح بالجدول أرقام (٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١) حيث تبين :

١ - ان اصطلاح صافي التجارة الخارجية وان كان يعنى (الصادرات - الواردات) الا انه فى واقع الامر يعبر عن الواردات فى البيانات الواردة بالجدول وذلك لان الصادرات لاتمثل أى أهمية تذكر .

٢ - ان حجم الواردات ظل فى اطار محدود حتى عام ١٩٧٤ ثم اتسع ونما وزاد بدرجة ملحوظة فيما بعد ذلك .

٣ - انه منذ عام ١٩٧٧ بدأ نمط استيراد اللبن السائل فى التواجد بين الواردات من المنتجات اللبنية وان كان بكميات محدودة فى البداية الا أنه تزايد بعد ذلك حتى بلغ ٣٦ ألف طن فى عام ٨٤/٨٣ كما ان متوسط السعر للاستيراد يزداد فى كل السنوات عن تكاليف انتاج الالبان المحلية وليس ادل على ذلك من ارتفاع هذه الاسعار عن اسعار توريد الالبان لشركة مصر للالبان .

٤ - انه فيما بعد ١٩٨٠ أصبحت الجبنة البيضاء تمثل نمط استيراد متزايدا وتمثل بأسعارها الاستيرادية الموضحة بالجدول رقم (٨) منافسا جيدا للمنتج المحلى ، وقد لجأت وزارة التموين لتشجيع هذا النمط كسياسة لمعادلة ارتفاع أسعار الجبنة البيضاء المحلية .

٥ - ان الجبن المطبوخ والجاف يمثل نمطا استيراديا أساسيا ومستمر من بين واردات الالبان على امتداد السلسلة الزمنية التى يتناولها الجدول رقم (٩) وان تضاعفت كمياتها فيما بعد عام ١٩٧٤ ونفس الحال بالنسبة للبن المجفف .

٦ - كذلك يلاحظ ارتفاع أسعار اللبن المجفف بدرجة ملحوظة خلال الثمانينات على الرغم من أن فائض الانتاج الاوروبى فضلا عن دعمه لم يتحقق معه أى ميزة سعرية للواردات المصرية منه وربما يرجع ذلك جزئيا لانخفاض سعر صرف الجنيه المصرى .

۳٪. ۱۷/۱۷۶۷/۱۷
 ۱)

۱)

۳

۱)

۱) ۳٪
 ۰۷۶۱
 ۳
 ۱)

۳ - ۱

۱)

۱)

